

**قانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٨**  
**بشأن تنظيم تملك غير القطريين للعقارات والانتفاع بها**

**نحن تميم بن حمد آل ثاني**  
بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٣ بعدم جواز اكتساب الأجانب للملكية الأموال الثابتة في قطر ،

وعلى القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٤ بنظام التسجيل العقاري ، والقوانين المعدلة له ،  
وعلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم تملك البعثات الأجنبية للعقارات في قطر ،

وعلى القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٠ بتنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي ، والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم تملك العقار لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٨ ،

وعلى القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٢ بشأن صناديق الاستثمار ،

وعلى القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٤ بشأن تنظيم تملك وانتفاع غير القطريين بالعقارات والوحدات السكنية ،

وعلى قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ ،

وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء ،

وبعد أخذ رأي مجلس الشورى ،

قررنا القانون الآتي :

## مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون ، تكون للكلمات التالية ، المعاني الموضحة قرين كل منها ، ما لم يقتض السياق معنى آخر :

الوزارة : وزارة العدل .  
الوزير : وزير العدل .  
اللجنة : لجنة تنظيم تملك غير القطريين للعقارات والانتفاع بها ،  
المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون .  
العقارات : الأراضي الفضاء ، والمباني والمنشآت والوحدات السكنية ،  
والوحدات المفرزة في المجمعات السكنية .

## مادة (٢)

يجوز لغير القطريين تملك العقارات والانتفاع بها ، في المناطق ، ووفقاً للشروط والضوابط والمزايا والإجراءات ، التي يصدر بتحديدتها قرار من مجلس الوزراء ، بناءً على اقتراح اللجنة .  
وفي جميع الأحوال ، لا ينقضي حق الانتفاع الممنوح لغير القطري بوفاته وينتقل إلى الورثة ، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

### مادة (٣)

تنشأ بالوزارة لجنة تُسمى " لجنة تنظيم تملك غير القطريين للعقارات والانتفاع بها " .  
ويصدر بتحديد الجهات الممثلة في عضوية اللجنة ، ونظام عملها ، ومدة العضوية فيها ، والإجراءات التي تتبع أمامها ، وكيفية إصدار قراراتها وتوصياتها ، ومكافأة أعضائها ، قرار من مجلس الوزراء .  
وتختار كل جهة من يمثلها في عضوية اللجنة ، ويصدر بتسمية رئيس ونائب رئيس وأعضاء اللجنة ، قرار من الوزير .  
ويتولى أمانة سر اللجنة موظف أو أكثر من موظفي الوزارة ، يصدر بئندبهم وتحديد اختصاصاتهم ومكافأتهم قرار من الوزير .

### مادة (٤)

تتولى اللجنة الاختصاصات التالية :

- ١- اقتراح المناطق التي يُسمح فيها لغير القطريين بتملك العقارات والانتفاع بها .
- ٢- اقتراح شروط وضوابط تملك غير القطريين للعقارات والانتفاع بها .
- ٣- اقتراح المزايا والحوافز والتسهيلات التي تُمنح لملاك العقارات والمنتفعين بها من غير القطريين .

٤- اقتراح الرسوم ومقابل الخدمات التي تُؤدى في المناطق التي يحددها مجلس الوزراء .

٥- أية اختصاصات أخرى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء .  
وترفع اللجنة مقترحاتها إلى الوزير لعرضها على مجلس الوزراء .

#### مادة (٥)

يُصدر مجلس الوزراء القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

#### مادة (٦)

تُلغى القوانين أرقام (٥) لسنة ١٩٦٣ ، (٢) لسنة ٢٠٠٢ ، (١٧) لسنة ٢٠٠٤ ، المشار إليها ، ويستمر العمل بالأحكام والقرارات المنظمة لتملك مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للعقارات ، وتملك وانتفاع غير القطريين بالعقارات والوحدات السكنية ، وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ، إلى حين صدور قرار مجلس الوزراء المنصوص عليه في المادة (٢) من هذا القانون .

مادة (٧)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون . ويُنشر  
في الجريدة الرسمية .

تيم بن حمد آل ثاني  
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٢١ / ٢ / ١٤٤٠ هـ  
الموافق : ٣٠ / ١٠ / ٢٠١٨ م